



السؤال:

تعلمون ما يحصل لأخواتنا في سوريا من جرائم مبتالية على أيدي عصابات النظام المجرم، حتى وصل إجرامهم إلى الاعتداء على أعراض أخواتنا العفيفات... فهل يجوز للمرأة التي تخشى على نفسها الاغتصاب أن تقدم على قتل نفسها؟ وهل يجوز للمفتصبة - إن حصل حمل - أن تسقطه؟

الجواب:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وبعد:

أولاً: يجب على المرأة المعتدى عليها أن تدفع عن نفسها ما استطاعت حتى لو أدى ذلك إلى قتل المعتدى. وإذا قُتلت وهي تدفع عن عرضها فهي شهيدة؛ لما ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ((مَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ، أَوْ دُونَ دَمِهِ، أَوْ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ)) رواه أبو داود وغيره وهو صحيح. ودفع المرأة عن شرفها يدخل في معنى الحديث بلا شك.

ثانياً: إذا بذلت المرأة وسعها في الدفع عن نفسها - ولكن تمكّن المجرم منها - فإنه لا إثم عليها شرعاً؛ لأنها مكرهة، بل هي مأجورة إذا صبرت واحتسبت؛ ذلك لقوله - عليه الصلاة والسلام - : ((عَجَابًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ! إِنَّ أَمْرَهُ كُلُّهُ لَهُ خَيْرٌ، وَلِنَسْكِنَةِ الْمُؤْمِنِ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ)). رواه مسلم.

ثالثاً: يحرم على المرأة أن تقدم على قتل نفسها خشية الاغتصاب أو بعد وقوعه؛ لأنه قتل للنفس بغير حق، وقد قال الله - تعالى - : {وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ}. [النساء: 29]. وفي الصحيحين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ((مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فُقِلَّ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا، خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّسَ سُمًّا فَقُتِلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَنْخَسَاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ، يَتَوَجَّأُ بَهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا)). فلا يكون الخلاص مما وقع عليها - وهي مكرهة - بارتكاب كبيرة من الكبائر العظيمة.

رابعاً: لا يجوز لأحدٍ من أهلها أو غيرهم أن يؤذنها بقولٍ أو فعلٍ، فضلاً أن يُقدم على قتلها دفعاً للعار كما يزعمون! فإنها بريئةٌ عفيفةٌ لا ذنب لها، ومن أقدم على قتلها فإثمها عظيم؛ قال - تعالى - : {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَصِّبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}. [النساء: 93].

بل الذي ينبغي على المجتمع عامة وأهلها خاصةً مواساتها والتخفيف من معاناتها، كما يُنذر للشباب المسلم المسارعة في

الزواج من هؤلاء الأخوات إن لم يكن متزوجات، ففي ذلك أجر عظيم؛ لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((من فَرَّجَ عن مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِّنْ كُرْبَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَرَّ مُسْلِمًا سَرَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

خامساً: إذا حملت المعتدى عليها وتجاوز الحمل مائة وعشرين يوماً حُرُم إسقاطه اتفاقاً؛ لأن الروح تنفس في الجنين بعد مرور تلك المدة في قول عامة العلماء، وفي إسقاطه تعد على نفس بشرية لا ذنب لها ولا وزر.

وأما إسقاط الجنين قبل ذلك ففيه خلافٌ بين العلماء. والأصلٌ منعه إلا لمصلحةٍ شرعيةٍ أو دفع ضررٍ. ولا شك أن ما يقع على المرأة العفيفة وأهلها من جراء حمل الاغتصاب ضررٌ معتبر، وعذر في إسقاط الجنين إذا لم تنفس فيه الروح. وإلى هذا القول ذهب كثيرٌ من العلماء المعاصرین.

نَسْأَلُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِلطفِهِ وَمِنْهُ وَكْرَمِهِ أَنْ يَحْمِي أَعْرَاضَ نِسَائِنَا، وَأَنْ يَدْفَعْ عَنْهُنَّ، وَأَنْ يَنْتَقِمْ مِنْ آذَاهُنَّ، وَأَنْ يَرْحِمْ شَهَادَانَا، وَيُشْفِي جَرْحَانَا، وَيَفْكُ أَسْرَانَا، وَأَنْ يَنْتَقِمْ مِنْ هَذَا النَّظَامِ الْمُجْرَمِ وَزَبَانِيهِ وَأَعْوَانِهِ، إِنَّهُ وَلِي ذَلِكَ الْقَادِرُ عَلَيْهِ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

المصادر: